محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (68) لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب. اجتماعها الثامن والستون في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق 28 مارس 2024م، في قاعة الدانة 3 و4 بمركز الخليج للمؤتمرات بفندق الخليج، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة. حضر الاجتماع 28 مساهماً (اصالة ووكالة) يمثلون عدد 1,956,681,082 سهماً، بما يعادل نسبة 86.35% من مجموع أسهم رأس مال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب. الصادرة والمدفوعة وتم تعيين شركة البحرين للمقاصة، مسجلي الأسهم، لجمع الأصوات وعدها.

وحضر الاجتماع كذلك السادة التالية أسمائهم:

- السيدة/ نورة عبدالغني – رئيس، إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة، مصرف البحرين المركزي
- الآنسة/ كوثر عبدالوهاب – محلل أول، إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة، مصرف البحرين المركزي
- السيد/ حسين محمد – مشرف، إدارة مراقبة الأسواق المالية، مصرف البحرين المركزي
- السيدة/ ريان علي – محلل مالي، إدارة مراقبة الأسواق المالية، مصرف البحرين المركزي
- السيدة/ دعاء المعلم - رئيس التحليل المالي، وزارة الصناعة والتجارة
- السيد/ عبدالله عابدين - الرئيس التنفيذي للعمليات، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ هدى الطربوش - مشرف، السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ هبة مبارك – مدير، السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة
- السيد/ علي عبدالحسين – ضابط، السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة
- السيد/ حسن ثامر – مشرف أول، إدارة الإدراج والإفصاح، بورصة البحرين
- السيد/ حسن جاسم – شريك مساعد، مدقق الحسابات الخارجي، كي بي أم جي فخرو
- السيد/ سلمان منجلي – شريك، مدقق الحسابات الخارجي، كي بي أم جي فخرو

بعدها بدأت الجمعية العامة العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وناقشت البنود المدرجة فيه على النحو التالي:

1- بدأ رئيس مجلس الإدارة بدعوة المساهمين للتصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابع والستون المنعقد بتاريخ 22 مارس 2023م، مع بيان ما إذا كانت لديهم أي ملاحظات أو اعتراضات عليه، فطلب المساهم السيد أحمد فخرو من الرئيس الإذن بالتداول وأبدى اعتراضه على الصياغة المختصرة للمحضر الذي حوى سبع صفحات فقط في حين أن الاجتماع كان مارثونياً واستمر لمدة ساعتين ونصف، وقال إنه يتوجب أن تذكر اعتراضات واقتراحات وتساؤلات المساهمين في المحضر كما جاءت في الجلسة وليس كما يراه أمين سر مجلس الإدارة.

أجاب الرئيس بأن أمين سر مجلس الإدارة يتولى إعداد المحضر وأنه يحاول قدر الإمكان أن يدون كافة تساؤلات المساهمين كما جاءت، وأنه يحق لأي مساهم بعد قراءة محضر السنة الماضية أن يثبت الملاحظات التي يريدها والنقاط الجوهرية التي أغفلها المحضر بعد نشره في موقع البورصة، ونوه الرئيس على أمين سر مجلس الإدارة بضرورة

الالتفات إلى ملاحظة المساهم السيد أحمد فخرو. ثم سأل الرئيس المساهم عما إذا كانت لديه نقاط جوهرية تم اغفالها في المحضر ويرغب أن يثبت ملاحظته بشأنها، فأجاب السيد المساهم ان ملاحظته كانت بشكل عام وبأنه ليست لديه اية ملاحظات جوهرية يود إثباتها في المحضر.

القرار: وافقت الجمعية العامة بالإجماع على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السادس والستون المنعقد بتاريخ 22 مارس 2023م وصادقت عليه.

2- بعد ذلك بدأت الجمعية العامة بمناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م وفي هذا الصدد ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة أعلن فيها عن نجاح البنك في تحقيق نتائج مالية قوية وأداء تشغيلي مميز عبر جميع العمليات، حيث ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة 12% خلال العام ليصل إلى مستوى قياسي قدره 5,372.5 مليون دينار بحريني لتعكس هذه الزيادة القدرة المستمرة للمجموعة لخدمة عملائها بشكل تنافسي، مع إدارة الميزانية العمومية بفاعلية. كما سجلت مجموعة بنك البحرين الوطني نموًا في الدخل التشغيلي وصافي الربح العائد للمساهمين بنسبة 6% و16% على التوالي، مما يعكس التزام البنك الدؤوب بتحقيق عوائد قوية لمساهمينا. ومع صافي الربح العائد بقيمة 79.1 مليون دينار بحريني، تمكنت المجموعة من الوصول إلى مستوى تاريخي لأول مرة.

وأضاف الرئيس أن البنك يتطلع لتطوير القطاع المصرفي في مملكة البحرين، عبر الاستمرار بالتوسع ضمن محفظة أعماله والمساهمة بشكل أكبر في دفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الرؤية الاقتصادية 2030.

وفي ختام كلمته تقدم الرئيس، بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، بالشكر الجزيل لجميع منتسبي بنك البحرين الوطني لدعمهم رؤية البنك والوقوف خلف جميع نجاحاته، وتوجه بالتحية لجميع الموظفين وفريق الإدارة التنفيذية في مجموعة بنك البحرين الوطني على تفانيهم وإخلاصهم الدؤوب خلال العام الماضي.

رفع الرئيس، بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أسمى آيات التقدير والعرفان لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، حيث أسهمت توجيهاتهم السديدة في ازدهار ونجاح مسيرة بنك البحرين الوطني. كما تقدم بالامتنان للدعم المستمر والتوجيهات السديدة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومصرف البحرين المركزي. كما تقدم بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة بالشكر لعملائنا المخلصين وشركائنا ومساهمينا على ثقتهم بالبنك.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

3- استمعت الجمعية العامة إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين ممثل بالسيد عبدالجليل العالي حول البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

4- بدأت الجمعية العامة بمناقشة البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، وطلب رئيس مجلس الإدارة من السادة المساهمين بيان ما إذا كان لديهم أي ملاحظات بهذا الشأن، حيث طلبت المساهمة السيدة شيماء تهامي الإذن بالتداول وطلبت من الإدارة بيان أسباب ارتفاع الدخل التشغيلي بواقع 6.6% فقط في العام 2023 بالمقارنة مع ارتفاع هذا الدخل بواقع 14% في العام 2022، هذا بالإضافة إلى انخفاض نمو الدخل صافي

الدخل إلى 15% عام 2023 بالمقارنة مع النمو الذي حصل في العام 2022 والذي بلغ 28.5%. أجاب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية السيد محسن رحيم بأنه بناء على قائمة الدخل المرفقة بالتقرير السنوي فإن صافي إيرادات الفوائد قد ارتفع بواقع 7 %، وأود أن ألقي الضوء على عدة نقاط في هذا الصدد، النقطة الأولى أننا إذا ما نظرنا إلى مستوى الفائدة المرتفع وإلى الاستفادة من ميزانية البنك العمومية والتزامات العملاء فإننا سنجد أن كل هذه الأمور قد جاء ضمن توقعاتنا. وعلى الرغم من ذلك فإنه يتوجب علينا النظر أيضا إلى عوامل أخرى والتي تتعلق بالرسوم وأنواع الدخل الأخرى والتي ظلت قوية جداً وتمثل ما يقارب 23% من إجمالي الدخل التشغيلي وهذا يمثل مبيعات رأس المال وأعمال المشتقات المالية بالإضافة إلى أعمال البطاقات وتمويلات التجارة، والذي لا يزال قويا جدا بما في ذلك الرسوم الإدارية التي لدينا، والتي تزداد بنسبة كبيرة من سنة لأخرى.

أما النقطة الثالثة التي يجب القاء الضوء عليها هو تركيز البنك على عمليات الرقمنة، والذي تضمن استثمارا في البنية التحتية لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى البنك، هذا بالإضافة على عمل البنك المستمر على تحديث أنظمته الأساسية، وعليه يجب أخذ جميع هذه النقاط بعين الاعتبار عند النظر إلى الدخل التشغيلي من منظور البنك وسوف تؤتي هذه المصروفات التي أضفناها هذه السنة ثمارها على المدى البعيد. أضاف الرئيس التنفيذي للبنك السيد عثمان أحمد بأنه لابد أيضا عند مقارنة نمو الدخل التشغيلي أن نأخذ بعين الاعتبار أن العام 2021 كان أحد الأعوام التي تفشت فيها جائحة كورونا والتي أثرت على أعمال البنوك بشكل كبير، لذلك فإنه من الطبيعي أن تبدو نسبة النمو في الدخل التشغيلي عالية في العام 2022 والتي كانت أول سنة عمل بعد التعافي من الجائحة، وأن ما حققناه هو نمو إضافي في العام 2023 بواقع 15% وقد جاء بعد النتائج الإيجابية التي حققها البنك في 2022.

بعد ذلك طلبت المساهمة السيدة شيماء من الإدارة بيان توضيحات بشأن شطب الأصول والذي شهد انخفاضا كبيرا قدره 52% بالمقارنة إلى 20% في السنة الماضية بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت مصروفات انخفاض قيمة قرض العميل انخفاضا كبيراً قدره 55% في العام 2023 بالمقارنة إلى 4.5% في السنة التي سبقتها. في حين أن الديون المتعثرة قد ارتفعت من 3.89% إلى 4.73%. أجاب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية أنه فيما يتعلق بتكلفة المخاطر فقد كان لدينا عام 2022 احتياطيات كافية قمنا بتكوينها جعلت لدينا حماية وهو ما أدى إلى زيادة التكلفة لدينا، ونحن مستمرون بالحفاظ على هذه الحماية، ونظراً لتدني مستوى تكلفة المخاطر في 2023، فإن تكلفة المخاطر لدينا تمثل حوالي 26 نقطة أساس وهو ما يعتبر انخفاضا من هذا المنظور. فيما يتعلق بنسب التغطية لدينا، فإن 81٪ من تعرضاتنا (exposures) تتضمن ضمانات (collaterals) بواقع 100٪، ومع استمرارنا في البناء على مستويات مماثلة في عام 2023، فإن تغطياتنا تظل صحية وإذا ما أخذنا الضمانات بعين الاعتبار فإن تكلفة المخاطر ستكون في الواقع 2%. وأضاف أن الزيادة الحاصلة في الديون المتعثرة قد جاءت بسبب أسماء قليلة وأن هذا ليس له تأثير على جودة الميزانية العمومية للبنك ولا يعني أن هناك أخطار كامنة، ونحن نعمل على خفض نسبة الديون المتعثرة لدينا.

بعد ذلك ذكرت المساهمة السيدة شيماء أن هناك مبادرة رائدة للالتزام المناخي للحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عبر جميع النطاقات الثلاثة بما يتماشى مع هدف البحرين للانبعاثات حتى عام 2035 والتزام

(Net Zero Commitment)، وطلبت توضيحات بشأن التزام البنك بهذا الامر وكيف يتم دمج اعتبارات الاستدامة (ESG) والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في إطار إدارة المخاطر في المجموعة. أجاب الرئيس التنفيذي للبنك أن أولوية البنك هي تضمين مبادئ ESG في نموذج أعمال البنك حيث بدأنا بشكل متزايد في طرح المنتجات التي تساعد العملاء على الشروع في رحلة الاستدامة الخاصة بهم، وأن البنك قد قام، على سبيل المثال، بصفقة مبادلات بقيمة مليارين ونصف دولار مع شركة بابكو انرجيز في العام الماضي، والتي تعتبر أول صفقة مبادلة لأسعار الفائدة من نوعها في البحرين وربما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أيضا. كما أطلق البنك تمويلا مستداما للسيارات، وقام بتمويل تركيب الألواح الشمسية في مستشفى الملك حمد كما أن لدى البنك فرعاً يعمل بالألواح الشمسية بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك في شراكة حصرية مع وزارة الصناعة والتجارة لبرنامج Green Factory SEAL، حيث تحصل هذه المصانع على خصم على تمويلها إذا حققت المصانع أهدافا معينة للاستدامة. كما أن البنك يدعم جميع المبادرات الوطنية والتي شارك فيها بفخر مع وفد فريق البحرين لحضور مؤتمر COP 28. وأضاف أن البنك في مرحلة متقدمة جدا من إنشاء إطار تمويل مستدام على مستوى دولي، وأن هذا الإطار سيكون جزءا كبيرا من عملية إدارة المخاطر والموافقة على الائتمان، وأن البنك يأخذ بعين الاعتبار في الوقت الحاضر درجة ESG عند منح التمويلات.

بعد ذلك تساءلت المساهمة السيدة شيماء عن سبب عدم توزيع منحة الأسهم ضمن الأرباح كما جرت عليه العادة في السنوات السابقة. أجاب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بأنه توزيع الأرباح النقدية لدى البنك هو الأعلى، وقد ارتفع بنحو 32%، فقد كان في العام الماضي 51.3 مليون وأصبح هذا العام 68 مليون، وهو ما يمثل التزاما قويا لتوزيع الأرباح على المساهمين وقد قام بنك البحرين الوطني على مدار السنوات الماضية بتوزيع 10% أسهم منحة وقد تجاوزت هذه النسبة أقران البنك الآخرين في هذا المجال. وحيث أن البنك يجري مناقشات حالياً بشأن عملية الاندماج مع بنك البحرين والكويت فقد قرر البنك توزيع أرباح نقدية فقط هذا العام، لكن هذا ليس هو التوجه وسيعاد النظر في ذلك بعد توضح الرؤية بشأن الاندماج.

ذكرت بعد ذلك المساهمة السيدة شيماء بأنها لاحظت أن هناك زيادة بنسبة 23٪ في عدد العملاء المسجلين رقميا وأن 44٪ من عملاء البنك الجدد قد تم ضمهم رقميا، وطلبت توضيحاً بشأن خطوات البنك نحو تنفيذ التحول الرقمي ودمجه بشكل كامل وبناء بنية تحتية مبتكرة تخفف من المخاطر والمخاطر المتزايدة في هذا المجال. أجاب الرئيس التنفيذي بأن إدارة البنك فخورة جدا بإجراءات منع الاحتيال التي اتخذتها على التطبيق الرقمي للبنك، إذ يعتبر البنك رائدا في هذا المجال، إذ لم ترد للبنك أي شكوى بشأن خلال السنة الماضية، وقال أن البنك مدرك تماما للمخاطر في هذا المجال وهو في طور توسيع تركيزه على التحول الرقمي. وأضاف أن البنك قد أطلق مؤخرا خدمة الاقتراض الرقمي على تطبيقه لعملاء التجزئة، كما أطلق منصة الخدمات المصرفية الرائدة للشركات عبر الإنترنت في نهاية العام الماضي، والتي تضمنت ميزات عديدة بما في ذلك منحهم أسعار صرف العملات الأجنبية الإلكترونية كجزء من متطلبات التمويل التجاري المتعلقة بهم. كما بين للسادة المساهمين أن تركيز البنك ينصب بشكل متزايد على تعزيز كفاءته

التشغيلية من خلال النظام المصرفي الأساسي الجديد (Core Banking System) والذي بدأ العمل به العام الماضي.

كما سألت المساهمة السيدة شيماء عما إذا اتخذ البنك أي خطوات نحو تضمين الذكاء الاصطناعي في عملياته. أجاب الرئيس التنفيذي بأن البنك بصدد تقييم اثنين من المقترحات لمراقبة الامتثال ومكافحة غاسل الأموال، وأن هذا الأمر لا يزال في مرحلة مبكرة جدا حيث يتعين فهم الآثار المترتبة على ذلك بشكل كامل وقال أن لدى البنك مجلس للابتكار وأن أحد أعمال هذا المجلس هو أن يرى كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي ليس فقط لأغراض إدارة المخاطر، ولكن أيضا للتعامل مع العملاء.

وفي ختام مداخلتها استفسرت المساهمة شيماء تهامي عما إذا كناك أي تحديثات بشأن عملة الاندماج. أجاب الرئيس التنفيذي بأن البنك يصدر اشعارات دورية بهذا الشأن وأن كلا الطرفين بصدد تعيين مستشارين كما تم الإفصاح عنه سابقاً، وأن بنك البحرين الوطني في مرحلة متقدمة في هذا التعيين وأنه سيتم الإعلان عن أي أمور مستجدة في حينه.

بعد ذلك تساءل المساهم السيد احمد عبدالله عن سبب عدم تحقيق بنك البحرين الوطني نمواً جيداً بالمقارنة بالنمو الذي حققه أقرانه الخليجيين في عام 2023 والذي يعتبر عاماً جيداً للبنوك في ضوء ارتفاع نسبة الفائدة، كما قدم ملاحظة بشأن مصاريف البنك والتي تعتبر أكبر من منافسيه في مملكة البحرين، وقال أنه لم يلحظ في هذا الصدد قيمة مضافة لاستحواذ بنك البحرين الوطني على نسبة كبيرة من أسهم بنك البحرين الإسلامي، إذ لا تزال فروع كلا البنكين عاملة في ذات المناطق. أجاب رئيس مجلس الإدارة بأنه فيما يتعلق بالاستحواذ على أسهم بنك البحرين الإسلامي، فإن أكثر المتعاملين مع البنوك الإسلامية يتحرجون من التعامل مع البنوك التقليدية، لذلك يصعب دمج فروع البنكين من هذا المنطلق وقدد قرر مجلس الإدارة إبقاء أغلب أفرع البنكين عاملة لهذا السبب. ووضح بأنه قد تم دمج بعض الوحدات مثل الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات. أضاف الرئيس التنفيذي أن البنك قد اتخذ خطوات بالفعل للبدء في المرحلة الثانية من التكامل مع بنك البحرين الإسلامي وقد اتخذنا بالفعل خطوات في هذا الاتجاه. وقال إنه كانت هناك خطة معينة وافق عليها البنك المركزي وهيئة الرقابة الشريعة وتم تنفيذها بنجاح إلا أنه لا يزال هناك مجال للتعاون في المكاتب الخلفية سواء كان ذلك في إدارة المخاطر أو الامتثال أو العمليات. أما بالنسبة لتكلفة الدخل، فإن ما تم إنفاقه في هذا المجال كان ناتجاً عن عقود من نقص الاستثمار الذي عوضناه في السنوات القليلة الماضية وأن ما قام به البنك كان ضروريا لحماية البنك وتنميته بالإضافة إلى التفاعل مع عملاء البنك على أساس رقمي، لذلك أنفق البنك أكثر من 80 مليون دينار بحريني في السنوات الست الماضية على تحديث الأنظمة والتكنولوجيا وما إلى ذلك وهو ما أدى ذلك إلى زيادة في نسبة تكلفة الدخل، ولكن ثمار ذلك تأتي على جانب الإيرادات بالإضافة إلى التوسع في ميزانيتنا العمومية، حيث تجاوز البنك 5.3 مليار في سوقنا العام الماضي. لذلك فإن أن هذه الاستثمارات التكنولوجية مهمة للمضي قدما، سنواصل تسويق تلك الاستثمارات التي تم إجراؤها. أما فيما يتعلق بالنمو، افاد الرئيس التنفيذي ان أسعار الفائدة المرتفعة قد أضرت بالبنوك الإسلامية. وكما هو معلوم فإن بنك البحرين الإسلامي يمثل أكثر من 20٪ من إجمالي قاعدة أصول البنك، وقد حقق البنك نموا بنسبة 15٪ على الرغم من ذلك.

كما سأل المساهم السيد احمد عبدالله عما إذا كانت المخصصات (provisions) التي احتسبها البنك تعكس الصورة الصحيحة وما إذا كان البنك متحفظاً في هذا المجال أم لا. أجاب رئيس مجلس الإدارة بأن المخصصات المحتسبة كافية للمخاطر التي يواجهها البنك وأن البنك متحفظ في هذا الصدد.

وأخيرا استفسر المساهم السيد احمد عبدالله عن صاحب المبادرة في اندماج بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت. أجاب رئيس مجلس الإدارة كانت هناك مبادرة من المساهمين الرئيسيين في البنكين لدراسة الدمج وتعيين مستشارين في هذا الصدد.

بعدها طلب المساهم السيد فيصل عتيق توضيحات بشأن زيادة نسبة الودائع بواقع 5% تقريبا في حين أن التقرير لم يوضح التدفقات النقدية في هذا الصدد. أجاب الرئيس التنفيذ للشؤون المالية بأن التدفقات النقدية مذكورة في التقرير وأنه بإمكان المساهم الكريم مراجعته بعد انتهاء الاجتماع للإجابة عن أي استفسار وتوضيح أي غموض في هذا الأمر.

كما سأل المساهم السيد فيصل عتيق عما إذا كان لدى البنك أي نية للتوسع خارج البحرين. أجاب رئيس مجلس الإدارة أنه لا توجد لدى البنك نية لفتح فروع خارجية إضافية في الوقت الحاضر، إذ أن البنك في طور دراسة الاندماج مع بنك البحرين والكويت.

ثم طلب احد السادة المساهمين توضحاً بشأن المدة الزمنية المتوقعة لإنجاز مشروع الاندماج. أجاب الرئيس التنفيذي بأنه لا يوجد جدول زمني في الوقت الحاضر، إذ أن الأمر لا يزال في مراحله الأولى، إلا أن العمليات من هذا النوع تستغرق عادة ما بين 9 شهور إلى سنة لإتمامها.

طلب المساهم السيد عبدالعزيز الشبل توضيحا بشأن عدم توزيع أسهم المنحة وطلب إعادة النظر فيها. أجاب رئيس مجلس الإدارة أنه بالإضافة لما تم ذكره سابقاً فإن أسهم المنحة كانت توزع في السنوات الخمس السابقة كانت توزع من تراكمات الأرباح في الميزانية والتي لم تعد كافية هذه السنة لتوزيع أسهم المنحة.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

5- بدأت بعد ذلك الجمعية العامة بمناقشة توصيات مجلس الإدارة بشأن كيفية توزيع أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م وأصدرت بعد ذلك الجمعية العامة القرارات التالية بشأن كيفية توزيع أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م:

أ- صادقت الجمعية العامة بالإجماع على قرار توزيع الأرباح النقدية النصف سنوية التي تم توزيعها في يوم 31 أغسطس 2023 على المساهمين بواقع 10% من القيمة الأسمية للسهم الواحد (10 فلس للسهم الواحد، باستثناء كسور الأسهم) أي ما يعادل 22,660,526.630 (إثنان وعشرون مليون وستمائة وستون ألف وخمسمائة وستة وعشرون دينار بحريني وستمائة وثلاثون فلس)..

ب- وافقت الجمعية العامة بالإجماع على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 20% (20 فلس للسهم الواحد)، أي ما يعادل 45,321,501.200 (خمسة وأربعون مليوناً وثلاثمائة وواحد وعشرون ألفاً وخمسمائة وواحد دينار بحريني ومائتان فلس) على أن يتم توزيعها ابتداءً من يوم 21 أبريل 2024 وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي وذلك على النحو التالي:

آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح	31 مارس 2024م
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق	1 أبريل 2024م
يوم الاستحقاق	2 أبريل 2024م
يوم الدفع	21 أبريل 2024م

ج- وافقت الجمعية العامة العادية على تحويل مبلغ 3,954,350 د.ب. (ثلاثة ملايين وتسعمائة وأربعة وخمسون ألفاً وثلاثمائة وخمسون ديناراً بحرينياً) لبرنامج الهبات والتبرعات.

د- وافقت الجمعية العامة العادية على الاحتفاظ بمبلغ 7,150,622 د.ب. (سبعة ملايين ومائة وخمسون ألفاً وستمائة واثنان وعشرون دينار بحريني) كأرباح مستبقاة للعام القادم.

6- تم عرض تقرير حوكمة الشركات لسنة 2023 ومناقشة ما تم تحقيقه من التزام بنظام حوكمة الشركات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي كما هو مبين في التقرير السنوي.

7- تم ابلاغ الجمعية العامة عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م مع اي أطراف ذات علاقة او مع المساهمين الرئيسيين في البنك كما هو مبين في تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة العادية والمذكور في الايضاح رقم 29 من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

8- وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

9- وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ 520,000 (خمسمائة وعشرون ألف دينار بحريني) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

10- وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين السادة كي. بي. ام. جي. فخرو كمدققين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

11- وقبل البدء في بند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة المقبلة طلب رئيس مجلس الإدارة من المساهمين الكرام بيان ما إذا كانت لديهم استفسارات أو أية أمور يودون مناقشتها ضمن ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية. طلب المساهم السيد أحمد فخرو الإذن بالتداول وشكر الإدارة التنفيذية على ما جاء ضمن التقرير السنوي المنشور والذي كان شاملا جداً خصوصا في ما جاء ضمن موضوع الرقمنة، وفي هذا الصدد أوضح المساهم أنه يجب أن يكون هناك حرص أكبر من قبل الإدارة التنفيذية حيث أنه يتواصل مع البنك بشكل شهري بسبب أخطاء وتقصير في تطبيق البنك الرقمي والذي كان لا يعمل في الأحيان، وكان يعرض معلومات خاطئة في أحيان أخرى. أجاب رئيس مجلس الإدارة بأنه لابد من النظر بشكل جدي في هذا الأمر وأوصى أعضاء مجلس الإدارة القادم بضرورة النظر في هذا الأمر. أضاف الرئيس التنفيذي بأن البنك ينظر بشكل شهري لعدد الشكاوى المستلمة والوقت الذي استغرقه حل هذه الشكاوى وأن البنك حقق نسبة 100% من الردود في الوقت المحدد لحل هذه الشكاوى وأن البنك يعمل لتقليل عدد الشكاوى.

وتقدم بعد ذلك المساهم السيد ناصر محمد بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء مجلس الإدارة على الجهود المبذولة خلال السنوات السابقة وأوصى أعضاء مجلس الإدارة الذين سيتم ترشيحهم بمواصلة المشوار وتقديم ما هو أفضل للبنك ومساهميه.

12- وفي الختام تقدم رئيس مجلس الإدارة بالشكر لكافة الأعضاء الذين شاركوه بعضوية مجلس إدارة البنك وتمنى لأعضاء مجلس الإدارة الجديد كل التوفيق. بعد ذلك تلى أمين سر مجلس إدارة البنك أسماء المرشحين لشغل ستة (6) مقاعد للدورة الممتدة من مارس 2024 الى مارس 2027 وهم:

1- السيدة/ هالة علي يتيم
2- السيد/ يوسف علي رضا
3- السيد/ ريشي كابور
4- السيد زيد خالد عبدالرحمن
5- السيد/ أحمد فوزي كانو
6- السيد/ محمد فاروق المؤيد
7- السيد/ جاني علي موسي
8- السيد/ محمد صلاح الملا

9- السيد/ أحمد جاسم بومطيع

10-السيد/ جاسم سيد الموسوي

11-السيد/ إسماعيل حسين الصراف

12-السيدة/ نرجس فروخ جمال

وأعلن أمين سر مجلس الإدارة عن انسحاب المرشح السيد/ ظافر رائد الجلاهمة.

كما تلى أمين سر مجلس إدارة البنك أسماء أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل المساهم (شركة ممتلكات القابضة) والمساهم (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) وهم:

1- السيد/ فنست فان دن بوجرت (معينا من قبل شركة ممتلكات القابضة)

2- السيد/ بول ديفد بيستر (معينا من قبل شركة ممتلكات القابضة)

3- السيد/ عيسى حسن مسيح (معينا من قبل شركة ممتلكات القابضة)

4- السيد/ علاء عبدالخالق سعيد (معينا من قبل شركة ممتلكات القابضة)

5- الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة (معينا من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية)

ووافقت الجمعية العامة على ترشيح لجنة لفرز الأصوات تتكون من 4 أعضاء وتضم ممثل المدقق الخارجي لبنك البحرين الوطني، وممثلاً عن مصرف البحرين المركزي، وممثلاً عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وممثل عن شركة البحرين للمقاصة.

بعد فرز الأصوات، تلى رئيس مجلس الإدارة أسماء الفائزين بعضوية مجلس الإدارة في الانتخابات على النحو التالي:

1- السيدة/ هالة علي يتيم (246,776,548 صوتا بواقع 12.61%)

2- السيد/ محمد فاروق المؤيد (148,862,001 صوتا بواقع 7.61%)

3- السيد/ أحمد فوزي كانو (113,266,978 صوتا بواقع 5.79%)

4- السيد/ زيد خالد عبدالرحمن (112,493,222 صوتا بواقع 5.75%)

5- السيد/ يوسف عبدالله علي رضا (104,344,716 صوتا بواقع 5.33%)

6- السيد/ ريشي كابور (100,063,867 صوتا بواقع 5.11%)

في نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم لبنك البحرين الوطني ش.م.ب. متمنياً للجميع التوفيق والسداد.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر.

فـــاروق يوسـف خليـــل المـؤيـد
رئيـــس مـجـلـس الإدارة
رئيـــس الـجـلســة

خـالـد منـور الشـمري
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة